

Distr.: General  
7 March 2005  
Arabic  
Original: English



## بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥١٣٥ لمجلس الأمن المعقودة يوم ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن مجددا جميع مقرراته السابقة المتعلقة بالحالة في الصومال، لا سيما بيان رئيس المجلس (S/PRST/2004/43) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

"ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/89)، ويكرر تأكيد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، واحترامه لسيادة الصومال، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في عملية المصالحة الوطنية الصومالية، لا سيما الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال الانتقال إلى مكان آخر، ويتوقع مزيدا من التقدم في هذا الصدد، كما يشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم دعم قوي لهذه الجهود في المجالين السياسي والمالي وفي مجال بناء القدرات.

"ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دعما للحكومة الاتحادية الانتقالية. ويكرر مجلس الأمن دعمه لما يبذله الاتحاد الأفريقي من جهود للمساعدة في العملية الانتقالية في الصومال. ويقدر مجلس الأمن استعداد الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بدور مهم في بعثة لدعم السلام في الصومال في المستقبل. وتتطلب مثل هذه البعثة كل العناية من حيث النظر فيها والتخطيط لها، فضلا عن أنها ستحتاج لدعم الشعب الصومالي.

”ويحث مجلس الأمن جميع زعماء الفصائل والمليشيات الصومالية على وقف الأعمال الحربية ويشجعهم، كما يشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية، على بدء مفاوضات فورية من أجل التوصل إلى اتفاق شامل يمكن التحقق منه لوقف إطلاق النار يفضي إلى نزع السلاح بصفة نهائية ويرحب باستعداد الأمم المتحدة لتقديم المشورة في هذا الشأن.

”ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه لكافة المانحين الذين دعموا عملية السلام في الصومال ويشجع البلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على المساهمة في إعادة إعمار الصومال وإنعاشه، لا سيما من خلال جهود التنسيق التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بإنشاء لجنة الرصد والتنسيق التي يشترك في رئاستها رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية والأمم المتحدة، والتي يمكن من خلالها للبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم الدعم لجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تحسين الحالة الإنسانية يشكل عنصر دعم أساسيا لعملية السلام والمصالحة. ويعتقد مجلس الأمن اعتقادا راسخا بأن كفالة وصول الخدمات الإنسانية لجميع من يحتاجها من الصوماليين وتقديم الضمانات المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الإغاثة هما من أولويات الحكومة الاتحادية الانتقالية والتزاماتها الفورية.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال وبدوره القيادي في تنسيق الدعم المقدم للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية وإقرار السلام والاستقرار في الصومال. ويأخذ مجلس الأمن علما بضرورة توسيع تواجده الأمم المتحدة على نحو ما هو مقترح في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/89). ويتفق مجلس الأمن مع الأمين العام على أن زيادة تعزيز دور المنظمة في الصومال يجب أن يكون بصورة تدريجية ويستند إلى نتائج المناقشات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا تأييده الكامل لعملية السلام في الصومال، والتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للجهود الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد“.